E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٢
Issue 82

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٥
Jul. - Aug. - Sep. / 2025

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
	المقال الافتتاحي: القيادة الاستراتيجية: الدلالات المفاهيمية والانماط النظرية ا.د. علي حسين حميد	
1	مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة والتأثير ا.د. أحمد عبد الأمير الأنباري	1_ 13
2	أزمة النموذج الديمقراطي في العراق أ.د إياد خلف حسين العنبر	14_35
3	إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الكوارث الطبيعية بفعل تغير المناخ أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه	36_53
4	اليمين السياسي في إيطاليا: صعود التيارات المحافظة وأثرها على صنع السياسات العامة أ.م.د: حازم علي حمزة	54_69
5	العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي : إسبانيا انموذجاً أ.م.د عبير محمد عبد	70_90
6	سبل مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2014 الباحث أسامة عباس إبراهيم أ.د.كاظم علي مهدي	91_105
7	السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية: بين الانحياز والحياد م.د .خالد هاشم محمد	106_119
8	التغير المناخي في البيئة الاستراتيجية الدولية بين فرص التوظيف الاستراتيجي وتحديات الاستجابة م.د. رؤى خليل سعيد	120_135
9	دور مراكز الابحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية: مراجعة نقدية في الادبيات السياسية م.د علي غسان سامي	136_151
10	الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط: بين صراع المحاور الاقليمية وتنافس الاستراتيجيات الدولية د. مروة علي حسين	152_171
11	ادارة المناطق المتنازع عليها واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003م م.م آيات احمد سلمان	172_189
12	سياسات مكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2014 (الاسباب_الاثار_المعالجات) م.م احمد محسن عليان م.م فاطمة عيال طعان م.م عباس حسين صاحب	190_213

13	الامن السيبراني وأثرة على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة تحليلية) م.م فاضل عباس صباح	228_214
14	دور الجريمة المنظمة في تهديد أمن الدولة والمجتمع العراقي: المخدرات أنموذجاً م.م سيماء علي مهدي	244_229
15	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية م.م. مروة علوان راضي	260_245
	مراجعة مقال م.د. سارة شكر احمد	أ _ د
	مراجعة مقال هدى عبد الحسين فياض ناصر	ذ_ ش

سبل مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2014▽

Means for combating Organized Crime and Enhancing of Community Security in Iraq after 2014

الباحث أسامة عباس إبراهيم• أ.د.كاظم علي مهدي •
Osama Abbas Ibrahim Prof. Dr. Kadhim Ali Mahdi

الملخص

إنَّ الجريمة المنظمة تُعّد من أخطر التهديدات التي تواجه العراق في مساره نحو الاستقرار والتنمية وأنَّ تجاوز هذه الأزمة لا يمكن أن تتم عبر الأدوات التقليدية فقط، بل تستدعي مقاربة شاملة متعددة الأبعاد تشمل إصلاح النظام السياسي والإداري، وتطوير التشريعات الجنائية، وتعزيز التعاون الدولي، إلى جانب توظيف أدوات الحوكمة الرقمية والرقابة الإلكترونية لكشف الشبكات الإجرامية وتتبع أموالها، فضلاً عن ضرورة إشراك المجتمع المدني، وتكثيف حملات التوعية المجتمعية، والعمل على معالجة الأسباب البنيوية التي تُسهّل انضمام الأفراد إلى تلك المنظمات مثل البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: العراق ، الجريمة المنظمة ، الامن المجتمعي ، السياسات الأمنية .

Abstract

rganized crime is considered one of the most serious threats facing Iraq on its path toward stability and development. Overcoming this crisis cannot be achieved through traditional means alone, but rather requires a comprehensive, multi-dimensional approach. This includes reforming the political and administrative system, developing criminal legislation, enhancing international cooperation, and employing digital governance tools and electronic surveillance to uncover criminal networks and trace their financial resources.Furthermore, it is essential to involve civil society, intensify community awareness campaigns, and address the structural causes that facilitate individuals joining such organizations, such as unemployment, poverty, and social marginalization.

Keywords: Iraq, Organized Crime, Community Security, Security Policies.

▽ تاريخ التقديم : 2025/6/18 تاريخ القبول: 2025/8/13 تاريخ النشر: 2025/9/30

• جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية، البحث مستل. osama.mpols24@ced.nahrainuniv.edu.iq
• جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية dr.kadhum@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

أصبحت الجريمة المنظمة في العراق واقعًا معقدًا نتيجة انهيار مؤسسات الدولة عقب الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط النظام السياسي السابق بعد عام 2003 ، والذي أفضى إلى فراغ أمني واسع استغلته منظمات إجرامية محلية وعابرة للحدود لبناء شبكات نفوذ واسعة تعمل في مجالات متعددة مثل الخطف، الابتزاز، تهريب النفط، السطو المسلح، الاتجار بالبشر والمخدرات، بل وحتى الاتجار بالممتلكات الثقافية. وقد تفاقم الأمر في ظل ضعف المنظومة القانونية وسلطة الدولة واستشراء الفساد في العديد من مؤسساتها، مما جعل من العراق بيئة جاذبة لنشاط الجريمة المنظمة ، وأرضًا خصبة لإعادة تدويرها وتوسيعها. إن هذه الجرائم لا تُهدد فقط أمن الأفراد فحسب ، بل تمس الأمن الوطني برمته وتُضعف ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة. فضلا عن ذلك تعرقل جهود إعادة الإعمار وتكرّس التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مسار التنمية والاستقرار والامن المجتمعي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الاتية: –

1– تزايد نشاط الجريمة المنظمة في العراق ، مما أدى إلى تزايد الأعمال الإجرامية المنظمة التي تمس الأمن الوطني والمجتمعي العراقي نتيجة تمدد (تنظيم داعش الارهابي) بعد عام 2014 وضعف المنظومة الامنية.

2– ان وجود الجريمة المنظمة يعيق أي محاولات لإعادة بناء الامن المجتمعي ويعد من أبرز تحديات بناء الأمن المجتمعي العراقي.

3– ان فهم ديناميكيات الجريمة المنظمة يساعد في وضع استراتيجيات واقعية وفعالة للتصدي لها ومكافحتها على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد سبل مكافحة الجريمة المنظمة لتعزيز الامن المجتمعي العراقي بعد عام 2014.

إشكالية الدراسة

على الرغم من استحداث العديد من المؤسسات الأمنية المختصة في مكافحة الجريمة المنظمة وسن مجموعة من القوانين الوطنية لمكافحة هذه الجرائم وتوقيع العراق العديد من الاتفاقيات العربية والدولية لمكافحها، إلا أنَّ العراق لا يزال يعاني من انتشار الجريمة المنظمة انتشاراً واسعاً وعلى مختلف إشكالها بعد عام 2014، مما أفضى إلى أضعاف الأمن المجتمعي العراقي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إنَّ الحد من الجريمة المنظمة ومكافحتها تُعّد أحدى الآليات والتدابير اللازمة لتعزيز الأمن المجتمعي العراقي، وإنَّ زيادة نسب الجريمة المنظمة وارتفاع مؤشراتها في مختلف إشكالها يؤدي إلى أثار سلبية تهدد بشكل واضح ومباشر على سلامة الأمن المجتمعي، مما يؤدي إلى ضعفه وهشاشته.

منهج الدراسة

تم اعتماد منهج التحليل النظمي في ضوء معرفة سبل مكافحة الجريمة المنظمة لتعزيز الأمن المجتمعي العراقي، فضلاً عن استخدام المدخل القانوني .

أولا: سبل المكافحة (السياسية – القانونية)

تُعد السبل السياسية والقانونية من الركائز الأساسية في مواجهة الجريمة المنظمة لما تمثله من إطار ناظم لمؤسسات الدولة وأجهزتها التنفيذية، فغياب الإرادة السياسية أو ضعف المنظومة التشريعية يفتح المجال أمام تفشي هذه الظاهرة.

1- السبل السياسية

تُعد السبل السياسية من أبرز المحاور في مواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة في العراق، لما لهذه الظاهرة من ارتباط وثيق بمظاهر ضعف الدولة، واستشراء الفساد، وتآكل أسس الحكم الرشيد وتتطلب مكافحتها على الصعيد السياسي اعتماد استراتيجية شاملة تُسهم في ترسيخ مبادئ الحوكمة، وتعزز الثقة بالمؤسسات السياسية والقانونية (علي ،2021،ص115) .

وتبدأ أولى الخطوات السياسية إلغاء العرف السياسي القائم على نظام الديمقراطية التوافقية في العراق وما نتج عنها من محاصصة طائفية . اذ انها من أولى المعالجات السياسية الأساسية في الطريق نحو سياسات أمنية سليمة قادرة على النهوض بواقع مكافحة الجريمة المنظمة(العيثاوي ،2015 ،ص46)

وتقدم عدة نتائج إصلاحية بارزة من أهمها (الحد من تسييس الأجهزة الأمنية، تقليص التجاذبات الحزبية وصراع المصالح والتي تؤثر سلبًا في الأداء الأمني، إعادة تفعيل دور المعارضة السياسية الذي تم تهميشه ضمن أنظمة المحاصصة والتوافق السياسي المبني على تمثيل المكونات، تفكيك شبكات الحماية السياسية التي وفّرتها بعض القوى السياسية الفاسدة لعصابات الجريمة المنظمة) .

وعليه ، فإن إلغاء نظام المحاصصة الذي أقره العُرف السياسي ولم تحصّنه نصوص الدستور يُعد من أهم الآليات السياسية في التصدي لعصابات الجريمة المنظمة والحد من نشاطها سواء من خلال دعم استقلالية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الأجهزة الأمنية أو عبر تفعيل الأدوار الرقابية أو من خلال إضعاف الحلقات السياسية التي تمثل حاضنة لهذه الجماعات أو تسهّل لها تحركاتها (العيثاوي ، 2015،ص47). كما تعد سبل تعزيز أطر بناء الثقة بين أفراد المجتمع والنظام السياسي من المحاور المهمة ضمن الآليات السياسية لمكافحة الجريمة المنظمة في العراق، وذلك لما لها من دور في ترسيخ منظومة الاستقرار داخل النظام السياسي بمختلف مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ويعود ذلك إلى تأثير هذه الثقة على سلوك الأفراد وتوجيههم نحو أفعال إيجابية تخدم الصالح العام للدولة. فعندما يشعر المواطن بأن النظام السياسي يعكس تطلعاته ويسعى إلى تحقيق مصالحه ويقوم على مبادئ الشفافية والنزاهة ويعزز العدالة في المجتمع فإنه سيكون أكثر استعدادًا للتعاون مع الجهود الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة والمبادرة إلى الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، كما تُسهم هذه الثقة في ترصين الحصانة المجتمعية التي تحول دون انجرار الأفراد نحو استقطابات عصابات الجريمة المنظمة.(Akartuna& Thornto, 2021, p 470-471) .

إن إيجاد الحلول الفاعلة لمعالجة جذور الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق والتصدي للأزمات الناشئة عنها ومنها أزمة التداخل في الصلاحيات التي يعاني منها النظام السياسي العراقي، يُعد ضرورة ملحّة ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الصلاحيات الأمنية بين الطرفين وإدارة الملف الأمني في المناطق المتنازع عليها، إذ إن استمرار هذه الإشكالات قد ألقى بظلاله على فاعلية تنفيذ السياسات الأمنية وأعاق سير العمل الأمني بالشكل المطلوب . وعليه، فإن أي تقييد لحركة الأجهزة الأمنية الاتحادية من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إرباك الأداء الأمني وتعطيل تنفيذ السياسات الأمنية على الأرض(فرحان، 2018،ص46)

وعليه، فإن ثمة حاجة ملحة لإيجاد معالجات دستورية واضحة تتضمن تحديد الأطر الفيدرالية للعلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم مع ضرورة تعزيز صلاحيات الحكومة المركزية ومنحها دورًا أقوى من الحكومات الفرعية إذ لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي في ظل تراجع سلطة الدولة المركزية لصالح قوى محلية أو إقليمية وهو ما يهدد وحدة القرار الأمني والسياسي ويزيد من تعقيد مشهد مكافحة الجريمة المنظمة في العراق(عبدالله وعطوان، 2017 ،ص15) .

2- السبل القانونية والقضائية

تُعد السبل القانونية من أبرز الوسائل الداعمة للجهود القضائية إذ لا يمكن الحديث عن سياسة أمنية متكاملة دون وجود إطار قانوني متين يُمكّن الأجهزة المعنية من أداء وظائفها بكفاءة ويضع الأسس القانونية اللازمة لتجريم نشاطات الجريمة المنظمة وملاحقة مرتكبيها ومن هذا المنطلق فإن هناك مجموعة من الآليات

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

القانونية التي يمكن الاعتماد عليها من أجل الحد من تفاقم خطر الجريمة المنظمة في العراق(العكيلي و مليوخ ، 2017 ،ص 226) .

ومن أبرز هذه الاليات تحديث منظومة التشريعات القانونية بصورة مستمرة وملائمة تتماشى مع التطورات والأوضاع المحيطة لأن أي نقص أو ثغرات في القوانين يمكن أن تستغلها عصابات الجريمة المنظمة لتصعيد أنشطتها وتوسيع نفوذها، ولذلك فإن جمود النصوص القانونية وعدم مواكبتها للتجديد يُعد أحد العوامل المساعدة على تنامي هذه الظاهرة، ومن الأمثلة على ذلك عدم وجود قانون واضح وصريح حتى الوقت الحاضر يُعالج الجرائم المعلوماتية والإلكترونية في العراق(عزيز واخرون ، 2023 ، ص500) .

ويمكن ايضا تعزيز منظومة القوانين العقابية بما يتناسب مع خطورة أنواع وصور الجريمة المنظمة سواء ما يتعلق منها بالعقوبات البدنية كالإعدام والسجن أو العقوبات المالية المتمثلة في مصادرة العوائد المادية والمالية المتأتية من الأنشطة الإجرامية بما يشمل ذلك الغرامات المالية الرادعة التي يجب أن تراعي الوضع الاقتصادي الحالي، والمستوى المعيشي، وحجم الفائدة الناتجة عن الفعل الجرمي، بحيث تكون العقوبة واقعية لا رمزية. إذ إن الضعف في الردع القانوني والتراخي في العقوبات يؤديان إلى ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة (صالح وحسين ،بلا ، ص12) .

ويمكن تضمين منظومة التشريعات العراقية قوانين خاصة لحماية الشهود والمتعاونين مع أجهزة العدالة لتعزيز التعاون في كشف الجرائم المنظمة من خلال توفير الحماية القانونية الكاملة للشهود وضمانات تخفيف أو إعفاء العقوبة عن المتعاونين السابقين من داخل هذه العصابات، ويُلاحظ انه لا توجد في التشريعات العراقية النصوص التي تضمن هذه الحماية سواء فيما يتعلق بالجرائم العادية أو الجرائم المنظمة (كريم ،2020، ص265). فضلا عن ذلك ، ان توفير الدعم القانوني اللازم لأجهزة إنفاذ القانون بما يشمل تأمين الحماية والحصانة القانونية لعناصرها لتمكينهم من أداء واجباتهم بفعالية لاسيما بعد تكرار حالات التهديد والملاحقات العشائرية التي تعرض لها بعض المنتسبين بسبب تصديهم للعناصر الإجرامية، وتوسيع صلاحيات القضاة العاملين في الهيئات الرقابية أفقياً وعمودياً لتمكينهم من التحقيق مع جميع مسؤولي الدولة بدءاً من أعلى الهرم الإداري وصولًا إلى أدنى مستوياته بما في ذلك قادة المؤسسات العسكرية والأمنية، وتفعيل مبدأ المساواة في تطبيق القانون لما قد يؤدي إليه غياب العدالة من خلق بيئة مشحونة بالكراهية والخوف وهو ما ينعكس سلبًا على الأمن والاستقرار داخل المجتمع (حافظ ،2018 ، ص38).

واستجابة للطبيعة العابرة للحدود ، فان مواجهة الجريمة المنظمة ، وما أتاحته العولمة من سهولة في تنقلها وانتشارها ، يتطلب من المشرع العراقي تعزيز التعاون القانوني الدولي ، وأن يأخذ بنظر الاعتبار هذا الامتداد

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الدولي عبر عدة وسائل قانونية منها تجاوز مبدأ السيادة الإقليمية المطلقة للقوانين الداخلية بما يتماشى مع متطلبات التعاون الدولي في هذا المجال، فضلا عن مراعاة المصالح المشتركة بين الدول. وعليه اعتمدت دول عديدة آليات فاعلة لتحقيق هذا الهدف، أبرزها نظام استرداد وتسليم المجرمين الذي يُتيح ملاحقة المطلوبين للعدالة في أي مكان شريطة أن يكون الفعل مُجرَّمًا في كلا الدولتين (مبدأ ازدواجية التجريم)، ووجود اتفاقيات متبادلة تنظم هذه المسائل(زكريا ،2020 ،ص 214).

فضلا عن ما تقدم، تشمل هذه الآليات طلب المساعدة القضائية الدولية للحصول على معلومات وبيانات تُسهم في التحري والإجراءات الجنائية، إضافة إلى اعتماد أسلوب تسليم المراقب الذي يقوم على تتبع الشحنات الممنوعة أو عمليات التهريب عبر الحدود بموافقة الدول بهدف كشف مساراتها والمتورطين فيها وقد أحسن المشرع العراقي صنعًا عندما ضمن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 هذا الأسلوب تماشيًا مع التطورات، إلا أن هذا الأسلوب بقي محصورًا ضمن هذا القانون فقط ولم يتم توسيعه ليشمل بقية أشكال الجريمة المنظمة في العراق(حافظ ، 2018 ، ص40).

اذن تُعد السبل القضائية من الركائز الجوهرية في منظومة مكافحة الجريمة المنظمة في العراق لما يشكّله القضاء من سلطة مركزية في تطبيق القانون وتحقيق الردع العام والخاص إذ لا يمكن تصوّر وجود منظومة فاعلة لمواجهة هذه الظاهرة دون توفر قضاء مستقل، نزيه، ومزود بكافة الأدوات القانونية والفنية التي تتيح له التعامل مع طبيعة هذه الجرائم المعقّدة (سبع ،2022، ص91-95) .

ثانيا:- سبل المكافحة (الاقتصادية – الاجتماعية – الدولية)

تُعد السبل الاقتصادية والاجتماعية من الركائز الجوهرية في مكافحة الجريمة المنظمة في العراق كونها تستهدف معالجة الأسباب البنيوية التي تُغذي الظاهرة مثل الفقر والبطالة وضعف العدالة الاجتماعية ويُسهم الاستثمار في التنمية المستدامة، والتعليم، وتمكين الفئات الهشة في تفكيك بيئة الحاضنة الإجرامية وتقليص موارد الجريمة.

1- السبل الاقتصادية

تندرج الآليات الاقتصادية ضمن الإطار الشامل لمكافحة الجريمة المنظمة في العراق من خلال مسارين رئيسيين، يتمثل الاول في توفير الإمكانات المادية اللازمة لدعم العمليات الأمنية والأجهزة المعنية بتنفيذ السياسات الأمنية ، اما المسار الثاني فيتعلق بسد الحاجات الأساسية ومكافحة العوز ، الذي قد يدفع ببعض الأفراد إلى تبني سلوكيات إجرامية وبغية معالجة هذه التحديات، هناك عدة آليات اقتصادية يُمكن اعتمادها

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لتحقيق الهدف المنشود في مواجهة الجريمة المنظمة في العراق، نذكر منها ما يأتي:- (السيلاوي ،2009 ،ص226) .

أ- تنويع قاعدة هيكل الاقتصاد العراقي

تعتمد الإيرادات المالية بصورة شبه كاملة على تصدير النفط كمورد أساسي ، وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات أسواق النفط العالمية، لذا أصبح من الضروري العمل على إحكام استقرار النظام الاقتصادي العراقي من خلال تنويع مصادر الإيرادات القومية عبر دعم القطاعات الصناعية والزراعية وحماية المنتج المحلي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ب-معالجة أزمة التوزيع

ان سياسات التوزيع غير العادل للثروة والحقوق والفرص تُغذي مشاعر السخط والظلم وتُعمّق الفجوات بين المواطنين والنظام السياسي، وتُعزز الشعور بالاغتراب، مما يؤدي إلى سلوكيات عدوانية وإجرامية لذلك فإن معالجة هذه الأزمة تُعد وسيلة فعالة في كبح الانحرافات السلوكية من خلال ترسيخ مبادئ العدالة في توزيع الثروات، وضمان المساواة في الفرص، والعمل على سد الحاجات الأساسية للأفراد(الصمادي ، 2021، ص132).

ج- تحجيم ظاهرة البطالة

تعد البطالة ظاهرة مركّبة ذات أبعاد متعددة أمنية، سياسية، اقتصادية، واجتماعية، وهي في تفاعل مباشر مع معدلات الجريمة فكلما ارتفعت نسب البطالة زادت معها معدلات الجريمة. لذلك من الضروري أن تضع الحكومات العراقية سياسات واستراتيجيات فعالة لمكافحة البطالة وتداعياتها(الرميضي،2021، ص215).

ت-خلق بيئة جاذبة للاستثمار

يلعب الاستثمار سواء الوطني أو الأجنبي دورًا جوهريًا في دعم الأمن والاستقرار من خلال ما توفره المشاريع الاستثمارية من فرص عمل تسهم في تقليص البطالة وتُقلل من التوجه نحو الجريمة، كما تسهم ايضا في إرساء قواعد اقتصادية وصناعية وتكنولوجية ترفع من قدرة مؤسسات الدولة بما فيها الأمنية على أداء مهامها باحتراف، ولذلك فإن تهيئة بيئة استثمارية جاذبة تُعد من أهم الآليات الاقتصادية لمكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الامن المجتمعي العراقي(صالح واللهيبي ،2021، ص172-173).

2- السبل الاجتماعية

إن تعزيز البنى الاجتماعية في العراق يُعد من المتطلبات الأساسية لنجاح عملية مكافحة الجريمة المنظمة، وذلك لما يوفره هذا التعزيز من معالجات للأزمات المجتمعية، كأزمة الهوية والاغتراب، فضلا

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عن مساهمته في تعزيز أطر التعاون مع الأجهزة الأمنية، وترسيخ مفاهيم العدالة المجتمعية وفي هذا السياق، يمكن بيان أبرز الآليات الاجتماعية على النحو الآتي:-

أ- **ترسيخ العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة كضمانة للاستقرار المجتمعي**

كلما سادت نظم العدالة والمساواة في المجتمع، كلما تنامت معدلات الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، والعكس صحيح ، فإن تعزيز نظم العدالة والمساواة في المجتمع سيكون مدعاة لتحقيق هدف إنساني سامٍ يتمثل في ترسيخ فكرة (الحق) بديلاً عن بواعث اللجوء إلى العنف وخرق القوانين (عبدالله، 2019 ، ص694) .

ب-**معالجة مظاهر الفوضى الاجتماعية بوصفها محفزات للجريمة المنظمة**

ان عمليات تقويض الأنوميا المجتمعية (Anomie) التي هي مفهوم سوسيولوجي، يُشير إلى حالة من التفكك أو غياب المعايير والقيم الاجتماعية التي تضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع، مما يؤدي إلى الفوضى الاجتماعية وانتشار السلوكيات المنحرفة مثل العنف. وتعد من الآليات الساندة لجهود مكافحة الجريمة المنظمة، نظرًا لما يمكن أن تؤديه تلك العمليات من رأب لفجوات غياب القواعد الضابطة لسلوكيات الأفراد داخل المجتمع ويتم ذلك عن طريق عدة أدوات من أبرزها فواعل التنشئة الاجتماعية كدور الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية وغيرها (عريشه، 2023، 548-549).

ت-**تعزيز الهوية الوطنية العراقية**

يُعد تعزيز الهوية الوطنية العراقية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها أسس الاستقرار في مفاصل النظام السياسي كافة. فإذا ما تعرضت هذه الهوية إلى التشظي، فإن ذلك سيسهم في تنامي الهويات الفرعية ويؤدي إلى تدني مستويات الشعور بالمواطنة والانتماء للوطن الواحد وهذا بدوره سيؤدي إلى الميل نحو سلوكيات تُغلب المصالح الفئوية على حساب المصلحة الوطنية (عبدالله، 2019 ، ص696) .

ث-**بناء شراكات مجتمعية داعمة للمؤسسات الأمنية**

تُعد السياسات المجتمعية الداعمة لأسس التعاون مع الأجهزة الأمنية من الآليات الداعمة لجهود مكافحة الجريمة المنظمة، وذلك عبر بلورة الوعي الوطني في المجتمع بأهمية تبني سلوكيات الإبلاغ عن أنشطة الجريمة المنظمة للتعرف على عناصر العصابات المتورطة والتوعية بخطورة تلك الأنشطة. ويُسهم في هذه الجهود كل من المؤسسات غير الحكومية مثل منظمات المجتمع المدني من خلال ما تقدمه من محاضرات توعوية ومؤتمرات، وكذلك المؤسسات الدينية بما تزرعه من وازع ديني في نفوس الأفراد يُعزز من منظومة القيم، فضلًا عن ذلك يمكن تعزيز الأدوار الإيجابية للعشائر العراقية الأصيلة التي تشكل

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عنصرًا اجتماعيًا فاعلًا في ترسيخ القيم الأخلاقية النبيلة ونبذ السلوكيات المنحرفة(عباس واخرون ،2016، ص647) .

3- السبل الدولية

تُعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات العابرة للحدود التي تواجه الاستقرار الداخلي للدول ولا سيما الدول التي تعاني من هشاشة مؤسساتية واضطرابات سياسية وأمنية كما هو الحال في العراق ، وتتميز هذه الجرائم بتعقيد شبكاتها وتنوع نشاطاتها . ومن هذا المنطلق بات التعاون الدولي ضرورة استراتيجية لمكافحة هذا النوع من الجرائم، وفيما يلي أبرز السبل الدولية المتبعة لدعم العراق في هذا المجال.

أ- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

انضم العراق الى عدة اتفاقيات دولية تُعنى بمكافحة الجريمة المنظمة من أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) عام 2007. وتُلزم هذه الاتفاقية الدول الموقعة بتجريم الأنشطة المرتبطة بالمنظمات الإجرامية، والتعاون القضائي، وتبادل المعلومات، وتسليم المجرمين، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب، كما تنبثق عن هذه الاتفاقية بروتوكولات خاصة مثل مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. (الامم المتحدة، 2000).

ب-التعاون مع المنظمات الدولية

يساهم العراق في برامج متعددة تنظمها منظمات دولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) والإنتربول، وقد أطلق مكتبUNODC) عدة برامج تدريبية لتعزيز قدرات القوات الأمنية والقضائية العراقية في مكافحة الجرائم المنظمة، منها برنامج (CRIMJUST) الذي يدعم التحقيقات الجنائية العابرة للحدود كما يوفر الإنتربول دعماً تقنياً كبيراً عبر قواعد بيانات دولية لتتبع الجناة والتعاون في توقيفهم عبر النشرات الحمراء وهو ما أسهم في استرداد عدد من المطلوبين دولياً United Nations). Office on Drugs and Crime (UNODC), 2023).

ج-تعزيز آليات تبادل المعلومات والتنسيق الأمني

من أهم السبل الدولية الفعالة هي إنشاء مراكز إقليمية للتنسيق الأمني مثل مركز المعلومات الجنائية للمنطقة العربية التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب والذي يربط العراق بأجهزة الشرطة العربية ويساعد على تنسيق الجهود لكشف الجرائم المنظمة وتبادل الخبرات والمعلومات الحساسة، وفي السياق ذاته ساعد التعاون مع قوات التحالف الدولي في دعم الجهود الاستخبارية العراقية عبر تقديم تكنولوجيا مراقبة متطورة ومعلومات استخباراتية حول تحركات العصابات الإجرامية خصوصًا في المناطق الحدودية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ح- المساعدات الفنية والمالية

تقدم جهات دولية متعددة خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، برامج دعم فني ومالي لتعزيز قدرات العراق في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، يشمل ذلك تدريب القضاة، وتجهيز المختبرات الجنائية، وتحسين البنية التحتية الشرطية، إضافةً إلى تطوير قوانين مكافحة الجريمة المالية وغسل الأموال .

ثالثا: سبل المكافحة (الثقافية – التكنولوجية)

تُعد السبل الثقافية والتكنولوجية من الأدوات الحيوية في مواجهة التحديات المعاصرة التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات وفي مقدمتها الجريمة المنظمة والتطرف، فالثقافة تُسهم في تعزيز الوعي العام ونشر قيم التسامح والانتماء الوطني بينما توفر التكنولوجيا آليات متقدمة للرصد والوقاية والتصدي للتهديدات ومع تزايد الاعتماد على الوسائط الرقمية أصبحت المواجهة الثقافية والتقنية ضرورة ملحة في بناء مجتمعات قادرة على حماية أمنها، لذا فإن تكامل الجهود بين الثقافة والتكنولوجيا يشكّل ركيزة أساسية في السياسات الحديثة لمكافحة الانحراف والجريمة، وفيما يأتي عرض لتلك السبل وعلى النحو الآتي(رشيد واخرون ، 2024 ، ص948).

1- السبل الثقافية

إن دعم مسارات النهوض بالواقع الثقافي والفكري داخل المجتمع يُعد رافدًا مهمًا في تقويض أنشطة الجريمة المنظمة لما يقدمه ترسيخ الوعي المجتمعي من توضيح لمدى خطورة هذه الظاهرة وآثارها السلبية، مع إشاعة ثقافة التعاون مع الأجهزة الأمنية في مواجهتها ويعتمد ذلك على أدوات متعددة من شأنها بلورة هذا الوعي منها تعزيز ثقافة المشاركة من خلال دعم أدوات العمل التطوعي بين أجهزة إنفاذ القانون وأفراد المجتمع بشكل دوري، وتكريم المتعاونين مع الأجهزة الأمنية سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات أو مقيمين تقديرًا لمساهماتهم في برامج حفظ الأمن وتحقيقه(القريشي ،2019، ص157) .

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد بعض الأدوات الثقافية الداعمة لسياسات مكافحة الجريمة المنظمة، وعلى النحو الآتي(شاكر ، 2022،ص442) .

أ- تعزيز استراتيجيات التحصين الفكري المبنية على ترسيخ ثقافة الحوار والاعتدال داخل المجتمع بشكل عام وبين أفراد المؤسسات الأمنية بشكل خاص.

ب-تنمية ثقافة المشاركة وتعزيز سبل التعاون بين أجهزة الأمن وأفراد المجتمع.

ت-مكافحة أفكار التطرف من خلال بناء منظومة أمن فكري رصينة.

ث-تبني استراتيجيات فعالة لإعادة صياغة الوعي المجتمعي لبناء ثقافة قائمة على أسس قويمة.

ج- دعم ثقافة التسامح والتعايش السلمي على أساس تبني ثقافات عقلانية، ونبذ ثقافات التعصب والعنف.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أن وضع سياسات عامة تهدف إلى مناهضة الثقافات السلبية المنتشرة في المجتمع مثل ثقافة الخضوع التي ترسخت في الحقب السابقة وثقافة الاحتماء بالجهات الأقوى لضمان الحماية الشخصية وثقافة اللامبالاة والاغتراب وما ينتج عنها من انسلاخ الفرد عن محيطه وتبنيه سلوكيات منحرفة والتي تأثرت بعوامل انعدام الثقة بين الأفراد والنظام السياسي إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية، يُعد بمجموعه عاملًا مساندًا ومعززًا لجهود مكافحة الجريمة المنظمة، اذ إن تحرير أفراد المجتمع من قيود هذه الثقافات وما تفرضه من تحكم في السلوك البشري بطريقة قد تدفعهم نحو مسارات الانحراف والجريمة يُعد بمثابة منظومة تحصين ثقافي وقائي تُسهم في تعزيز مكافحة الجريمة المنظمة وترسيخ الاستقرار الأمني داخل المجتمع (الزيودي،2021،ص18) .

2- السبل التكنولوجية لمكافحة الجريمة المنظمة

يُعد دعم وتعزيز الأجهزة المعنية بتنفيذ السياسات الأمنية بالوسائل التكنولوجية الحديثة من المتطلبات الأساسية لمواجهة الجريمة المنظمة، وذلك بالنظر إلى خضوع هذه الجريمة لتطورات الحديثة، لا سيما في مجالات الجريمة المعلوماتية، إضافة إلى قدرة أنشطة الجريمة المنظمة الأخرى على التكيف مع هذا الواقع التقني. وفي هذا الإطار، سيتم التطرق إلى أبرز الآليات التكنولوجية المستخدمة في هذا المجال، على النحو الآتي(صالح ، 2023،ص840) :

أ- تطوير منظومات المراقبة والتنصت الإلكتروني

تُتيح تقنيات أنظمة المراقبة والتنصت الإلكتروني إمكانات واسعة لأجهزة إنفاذ القانون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، إذ تتجلى هذه الإمكانات في القدرة على الرصد والتعقب والتحري عن أنشطة العصابات الإجرامية عبر استخدام كاميرات المراقبة وأنظمة تحديد المواقع، مما يُساعد في الكشف عن كيفية وقوع الجرائم ويوفر بيانات دقيقة عن تحركات المجرمين وأماكن تواجدهم (العاني،2021،ص 3088-3089).

ب-مواجهة أنشطة الإنترنت المظلم (Dark Web)

انتقلت بعض عصابات الجريمة المنظمة إلى توسيع أنشطتها داخل الفضاء الإلكتروني وخاصة على مواقع الإنترنت المظلم نظرًا لما توفره هذه البيئة من سرية وتشفير معقد يُصعّب من مهام تعقب المجرمين كما تعتمد هذه الشبكات على العملات المشفرة مثل (البتكوين) خاصة في أنشطة غسل الأموال، وقد ظهرت ممارسات الإنترنت المظلم في العراق من خلال أنشطة تنظيم(تنظيم داعش الارهابي)، الذي استخدم هذه الشبكات لبيع القطع الأثرية، والاتجار بالبشر، بما في ذلك بيع النساء المخطوفات عبر المنصات السرية (أحمد ، 2019 ،ص102-103) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ت-تفعيل تقنيات سلسلة الكتل(Blockchain)

يُعد تعزيز استخدام تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) من أبرز الآليات التقنية الداعمة لسياسات مكافحة الجريمة المنظمة، لما تتيحه من إمكانيات في تتبع مسارات المعاملات المالية، وتوثيق حركة الأموال والملكية وتمتاز هذه التقنية بخصائص تمنع التلاعب بسجلات البيانات، سواء أثناء المعاملة أو بعدها، مما يعزز الشفافية ويُصعّب عمليات الفساد والتزوير(حسبان، 2019،ص137-139) .

ث-تعزيز استخدامات الذكاء الاصطناعي

تعد تقنية الذكاء الاصطناعي من التقنيات مزدوجة الاستخدامات فيما يصب في خدمة مصالح البشرية فهي سلاح ذو حدين، ففي الوقت الذي تستخدم تقنياته من قبل عصابات الإجرام المنظم عن طريق بعض مفاصل الجريمة الالكترونية وعمليات التزييف العميق وغيرها فأنها تعد من الوسائل المهمة التي يمكن ان تلجأ إليها أجهزة إنفاذ القانون في مكافحة الجريمة المنظمة، وذلك نظرا لما طرأ من متغيرات في عالم التكنولوجيا جعلت من الوسائل التقليدية في عمليات مكافحة الجريمة غير فعالة، وعليه فقد لجأت بعض الدول الى تطوير إمكانات أجهزتها الأمنية عن طريق تعزيزها بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتوفر لها عامل ساند في أداء مهامها(الاسدي والشكري ،2024، ص179) .

وبناءً على ما تقدم يُعد تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي في العراق من أبرز الضرورات الاستراتيجية التي ينبغي التركيز عليها ضمن أولويات واستراتيجيات التنمية المستدامة، لما لها من دور محوري في تعزيز الكفاءة المؤسسية وتحقيق التحول الرقمي. وتشير بيانات مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي إلى أن العراق يحتل مرتبة متأخرة حيث جاء في المرتبة (77) من بين (83) دولة شملها التصنيف وهو ما يُظهر محدودية الاستعداد المؤسسي والتقني في تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي سواء في المجال المدني أو الأمني، هذه المرتبة المنخفضة تعكس قصورًا في البنية التحتية الرقمية وضعف الإطار التشريعي، وقلة الاستثمار في البحث والتطوير، إلى جانب محدودية الكفاءات البشرية المتخصصة، لذا فإن العمل على تطوير الذكاء الاصطناعي لا يُعد خيارًا تقنيًا فحسب بل ضرورة سيادية لتعزيز الأمن الوطني وتحسين مستوى الخدمات الحكومية خصوصًا في القطاع الأمني الذي يمكن أن يستفيد من تقنيات التحليل التنبئي، والمراقبة الذكية، وإدارة قواعد البيانات الضخمة (الشمري وأسماعيل ، 2020، ص280) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة

ان البيئة العراقية بعد تغيير النظام السياسي عام 2003، أفرزت ظروفًا أمنية وسياسية واقتصادية ساهمت في توسع ظاهرة الجريمة المنظمة وانتشارها، وزادة هذه الظاهرة واصبحت أكثر انتشار بعد ظهور (عصابات داعش الارهابية) عام 2014، اذ اصبحت تُعتبر من التحديات الكبرى التي تواجه الأمن المجتمعي العراقي بعد عام 2014. ونظرًا لطبيعتها المركبة وتشعب أنشطتها وامتداداتها العابرة للحدود واعتمادها على شبكات معقدة تستغل الفوضى والاضطرابات السياسية ، فإن التصدي الفعّال للجريمة المنظمة لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن مقاربة شاملة تتكامل فيها الأبعاد الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية ، فيجب على العراق العمل مع الدول الأخرى لمواجهة الجريمة المنظمة عبر تبادل المعلومات والخبرات ، كما ينبغي تحديث القوانين العراقية لتكون أكثر فعالية في مواجهة أنماط الجريمة المستحدثة ، وتطوير قدرات الأجهزة الأمنية ، كما ان ذلك يجب ان يصحب بنشر الوعي بين المواطنين حول مخاطر الجريمة المنظمة وسبل التصدي لها ، ومعالجة الفقر والبطالة التي تقلل من جاذبية الانخراط في الأنشطة الإجرامية .

References :

1- علي، سليم كاطع .(2021)." تحديات وآليات تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد عام 2014". مجلة حمورابي للدراسات: 102-121:(9) .

2- العيثاوي، ياسين محمد حمد .(2015)." الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق الشرق الاوسط انموذجا". مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد): (60) :21-54 .

3- Akartuna, E. A., & Thornton, A. E. (2021). The Kurdistan Worker's Party (PKK) in London: Countering Overseas Terrorist Financing and Support with "Nudge" and Situational Approaches. Terrorism and Political Violence,35(2),470–496. https://doi.org/10.1080/09546553.2021.1941902

4- فرحان، شيماء معروف .(2018)." اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية (مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية): (62) :36-57 .

5- عبد الله، حارث قحطان وعطوان، عباس فاضل.(2017)." توسيع الحدود في إقليم كردستان والمواقف المحلية والإقليمية".مجلة تكريت للعلوم السياسية(كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت) : (11) : 18-3.

6- العكيلي ،زيد عدنان محسن ومليوخ ،أمير مالك.(2017)." مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005 أنموذجا".مجلة قضايا سياسية (جامعة النهرين كلية العلوم السياسية) : (49) :273-223.

7- عزيز ،سامان عبد الله واخرون (2023)." الأحكام الجزائية لجريمة التهديد الالكتروني في القانون العراقي والمقارن". مجلة كرميان للعلوم الإنسانية والاجتماعية:3 (10) :501-489.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

8- صالح ،محمد مهدي و الحسين، جمال علي .(2022) ."الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها على المستويين الوطني والدولي مجلس النواب العراقي(دائرة البحوث والدراسات النيابية، قسم القانونية):1-22.

9- الكريم ،واثق جعفر.(2020)." تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الامن الاجتماعي". مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية: (10): 247-272.

10- الحافظ، عبد العظيم جبر.(2018). البنية السياسية الديمقراطية والامن الوطني العراقي بعد عام 2003 .مكتب الابداع . بغداد.

11- الزكريا ،سمعوني.(2020)." الآليات القانونية الدولية والداخلية لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وسبل تعزيزها". مجلة البحوث القانونية والسياسية (جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسيةالجزائر) : (15): 199-216.

12- السبع، نجاح إبراهيم.(2022)." الحماية القانونية للمخبرين عن الجرائم ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة". ملحق مجلة الجامعة العراقية(المؤتمر الثالث دور العلوم الانسانية والاجتماعية في التنمية وخدمة المجتمع في بيروت): (17/2) : 87-99.

13- السيلاوي، علاء عبد حسين جبر.(2009)." الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: (2) : 222-248.

14- الصمادي، عيسى .(2021) ." استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود غسيل الأموال انموذجاً".مجلة كلية القانون والعلوم السياسية(الجامعة العراقية) : (9) :123-160.

15- الرميضي، جمال سعد.(2021)." دور جهاز الشرطة في مكافحة الفساد الإداري". المجلة العربية للدراسات الأمنية (جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية) : 37 (2): 207-218.

16- صالح ،عمر حماد واللهيبي ،علي احمد .(2021)." دور التشريع في تسهيل بيئة الاستثمار العراق انموذجاً". مجلة العلوم القانونية(كلية القانون، جامعة بغداد): (1) :153-177.

17- عبد الله، خير الله سبهان .(2019) ."بناء السلام وتعزيز الهوية الوطنية في العراق". مجلة تكريت للعلوم السياسية(وقائع المؤتمر العلمي لكلية العلوم السياسية، جامعة تكريت): (العدد الخاص): 671-698.

18- عريشه، ميلاد محمد.(2023)." منظمات المجتمع ودورها المدني في مكافحة الجريمة دراسة نظرية في علم اجتماع الجريمة". مجلة الاصالة(الجمعية الليبية للعلوم التربوية والانسانية، ليبيا) : (7) : 548 -565.

19- عباس، بكر علي وآخرون.(2016) ." الأعراف العشائرية في ظل الدستور والقوانين العراقية". مجلة دفاترالسياسة والقانون(كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقله ، الجزائر) : (15) :646-658.

20- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2023). "UNODC in Iraq 2022 Snapshot ".
https://www.unodc.org/romena/uploads/documents/2023/Iraqyearbook23/UNODC_in_Iraq_2022_Snapshot_-_EN.pdf

21- رشيد، حيزومة شاكر وآخرون.(2024) ." دور الأمن المجتمعي لتحقيق الآثار التربوية لمواجهة التطرف: نظرة فكرية معاصرة". مجلة العلوم التربوية (كلية التربية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا): (1) :935-952.

22- القريشي، عائدة مخلف.(2019)." الأمن الفكري وعلاقة بالانتماء الوطني لدى القوات المسلحة العراقية". مجلة العلوم النفسية (مركز البحوث النفسية، العراق) : (2):170-149.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

23- شاكر، ورود عامر.(2022). " ظاهرة الاغتراب، دراسة في انواعه واسبابه".مجلة العلوم القانونية والسياسية(كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى): (1) 423-450.

24- الزيودي، سلطان .(2021) ."الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة". المجلة الالكترونية الشاملة متعددة الاختصاصات:(40) :30-1.

25- صالح ،سلمى محسن حسن .(2023)."جهود منظمات مكافحة الجريمة المعلوماتية في تحقيق الأمن السيبراني". مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية(كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان مصر):63(4) :852-809.

26- العاني، حلا محمود حميد.(2021)." جريمة التسجيل الصوتي ومراقبة المحادثات التليفونية أو التنصت عليها". المجلة القانونية (كلية الحقوق، جامعة القاهرة) :(9): 3090-3067.

27- أحمد، رحاب فايز والأدبيات، سيد.(2019)."الويب المظلم بمرصد بيانات شبكة العلوم WOS دراسة تحليلية ببليومترية".المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات(تونس): (46) :156-69.

28- حسبان ،مصطفى محمد.(2019)." النظام القانوني لتقنية البلوك تشين في ظل تشريعات التجارة الالكترونية". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية(جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر): (3) :156-134.

29- الاسدي، هدى عبد الرزاق والشكري ،علي يوسف.(2024). "جرائم الذكاء الاصطناعي". مجلة القرار للبحوث العلمية: 3(7):175-208.

30- الشمري ،صلاح مهدي هادي وأسماعيل ،زيد محمد علي.(2020)." الأمن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية". مجلة قضايا سياسية(جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية) :(62) :273-295.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/